

دراسة القواعد الفقهية وأثرها في الفقه الإسلامي: تطبيقات معاصرة

Muhammad Yosef Niteh

myosef@uis.edu.my

Maad Ahmad

Musa sarip Mohd

Zainuddin Che Seman

Mohd Kamarul Khaidzir Saadan

ABSTRACT

This article examines Islamic legal maxims (al-Qawaid al-Fiqhiyyah) and their impact on contemporary fiqh (Islamic jurisprudence) applications. The focus is on analyzing key maxims and demonstrating how they are applied to modern fiqh issues. The study aims to explore these maxims and their relevance in addressing contemporary matters. Through an analysis of classical fiqh literature, the paper explains the foundational maxims and highlights their importance. Furthermore, it reviews several modern jurisprudential issues to demonstrate how these maxims are applied in current contexts. Islamic legal maxims form a crucial part of Islamic jurisprudence, serving as foundational principles for deriving legal rulings. Their origins trace back to Islamic legal theory (usul al-fiqh), and they act as guiding criteria for resolving fiqh-related problems. With the evolution of societies and advancements in technology, there is an increasing need to understand how these maxims can be applied in modern settings. The significance of studying these legal maxims lies in their vital role in interpreting and implementing Islamic law. By understanding these principles, scholars are better equipped to offer appropriate solutions to contemporary challenges. Additionally, this study sheds light on how Islamic jurisprudence continues to adapt and evolve in response to social and technological changes. The article also reviews prior research on the significance of legal maxims in Islamic jurisprudence, analyzing works by classical scholars such as Al-Shafi'i and Ibn Taymiyyah, alongside recent studies addressing the application of these maxims in contemporary contexts.

Keywords: Al-Qawa'id, Issues, Contemporary, Derivation, Rulings.

المخلص

تتناول هذه المقالة دراسة القواعد الفقهية في الفقه الإسلامي وأثرها في تطبيقات الفقه المعاصرة. تركز المقالة على تحليل القواعد الأساسية وتبيان كيفية تطبيقها في القضايا الفقهية الحديثة. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف القواعد الفقهية في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها في القضايا المعاصرة. سيتم تحليل الأدبيات الفقهية لشرح القواعد الأساسية وتوضيح أهميتها. كما ستعرض الدراسة بعض القضايا الفقهية الحديثة وتطبيق هذه القواعد عليها.

تشكل القواعد الفقهية جزءاً أساسياً من الفقه الإسلامي، حيث توفر أساساً وقواعداً يمكن من خلالها استنباط الأحكام الشرعية. تمتد جذورها إلى أصول الفقه الإسلامي وتعمل كمعايير لإيجاد الحلول للقضايا الفقهية. مع تطور المجتمعات والتكنولوجيا، أصبحت الحاجة ملحة لفهم كيفية تطبيق هذه القواعد في السياقات الحديثة. تكمن أهمية دراسة القواعد الفقهية في دورها الحيوي في تفسير وتطبيق الشريعة الإسلامية. من خلال فهم هذه القواعد، يمكن للفقهاء تقديم حلول ملائمة للقضايا المعاصرة. بالإضافة إلى ذلك، تسهم هذه الدراسة في إيضاح كيفية استمرارية وتأقلم الفقه الإسلامي مع التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية. تستعرض هذه المقالة الدراسات السابقة التي تناولت القواعد الفقهية وأهميتها في الفقه الإسلامي. سيتم تحليل الأعمال التي تناولت تطور القواعد الفقهية وتأثيرها على الفقه الإسلامي، مثل كتابات الشافعي وابن تيمية وغيرهم من الفقهاء. كما سيتم مناقشة الأبحاث الحديثة التي درست تطبيقات القواعد الفقهية في القضايا المعاصرة.

سيتم عرض تطبيقات القواعد الفقهية في قضايا فقهية معاصرة مثل القضايا المالية، التكنولوجية، والأخلاقية. سيتم تحليل بعض الحالات العملية وكيفية استخدام القواعد الفقهية لتقديم حلول شرعية لهذه القضايا. توصلت الدراسة إلى أن القواعد الفقهية تظل أداة حيوية ومهمة في الفقه الإسلامي، حيث توفر إطاراً مرناً يمكن من خلاله استنباط الأحكام الشرعية وتطبيقها على القضايا الحديثة. تؤكد النتائج على أن الفقه الإسلامي يمتلك القدرة على التكيف مع التغيرات المستمرة في المجتمع.

مفتاح الكلمات: القواعد – القضايا – المعاصرة – استنباط – الأحكام.

أولاً: المقدمة.

تُعَدُّ دراسة القواعد الفقهية وتأثيرها في الفقه الإسلامي قضية بالغة الأهمية تستوجب التحليل العميق والدرس المسهب، إذ أن هذه القواعد تشكل حجر الزاوية في استيعاب وتنفيذ الفقه الإسلامي. ترمي هذه الدراسة إلى إبراز الدور الجوهري للقواعد الفقهية في فهم النصوص والتشريعات الإسلامية وفي تطبيقها ضمن سياقات الحياة اليومية.

ثانياً: أهمية دراسة القواعد الفقهية.

تكمن الأهمية الكبرى لدراسة القواعد الفقهية في كونها المفتاح الأساسي لفهم الأحكام الشرعية وتطبيقها عبر مواجهة التحديات والتغيرات الراهنة. هذه القواعد تُعدُّ الأساس الذي يستند إليه الفقه الإسلامي في تقرير الأحكام الشرعية وتلعب دوراً فاعلاً في التعامل مع القضايا والموضوعات العصرية التي تحيط بالمجتمع الإسلامي. من خلال دراسة وفهم هذه القواعد، يُمكن التعرف على أثرها في التعايش مع شؤون العصر كالمسائل الاقتصادية والتقنيات الحديثة.

ثالثاً: المفاهيم الأساسية.

تتألف القواعد الفقهية من مجموعة مبادئ وضوابط استخلصها الفقهاء لإصدار الأحكام الشرعية. تستند هذه المفاهيم الأساسية على تحليل المصادر الفقهية واشتقاق الضوابط الكلية القابلة للتطبيق على المسائل الفقهية الحديثة. تهدف دراستها إلى التعمق في فهم الأسس النظرية للقواعد الفقهية وتأثيرها على الفقه الإسلامي المعاصر بن عبد الله الزدجالي.

رابعاً: مفهوم القواعد الفقهية.

تُعد القواعد الفقهية في الفقه الإسلامي من الأسس الرئيسية لتحديد الأحكام الشرعية وتأسيس القوانين الفقهية التي تستخدم في فهم وتفسير هذه الأحكام. كما أنها تمثل منهجاً فقهياً يسعى لاستخلاص الأحكام الشرعية الخاصة بالوقائع المتجددة والمشاكل المختلفة. يعتمد هذا المنهج على وضع القواعد والمبادئ الشرعية العامة التي تُستعمل كأساس لاستنباط الأحكام الفقهية المتعلقة بالقضايا المتنوعة في الحياة المعاصرة.

خامساً: تطور القواعد الفقهية.

تعتبر دراسة التطور التاريخي للقواعد الفقهية ضرورية لفهم كيفية تطور الفقه الإسلامي على مر العصور. هذه القواعد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتقدم الحضارات والبيئات التاريخية والسياسية والثقافية التي كان لها أثر بالغ في تشكيل فهم الفقهاء للشريعة. يتطلب ذلك استقصاء المراحل الأولية لهذه القواعد وتحليل طرق تأثيرها بالعوامل الاجتماعية والسياسية خلال تلك الفترات.

● المرحلة التقليدية.

خلال المرحلة التقليدية، تم وضع أسس القواعد الفقهية وتطورت بشكل رئيسي في القرون الأولى من الإسلام، حيث كان التركيز في المدارس الفقهية ينصب على تفسير النصوص القرآنية والحديث النبوي وتفعيل استنباط الأحكام منها. تلك المرحلة شهدت تقدّم الأساليب المستخدمة في تفسير

النصوص واستنباط الأحكام، مما أسهم في تأسيس المبادئ والأسس الفقهية التي كان لها تأثير معتبر في ممارسات القواعد الفقهية المعاصرة.

● المنهجيات الحديثة في دراسة القواعد الفقهية.

تُمثّل المنهجيات الحديثة في دراسة القواعد الفقهية عنصراً مهماً وضرورياً في تطور العلوم الشرعية المعاصرة، حيث يُولى اهتمام كبير للمنهج التحليلي بهدف فهم وتحليل القواعد الفقهية بعمق وشمولية. يشمل هذا المنهج استعمال أساليب متقدمة وتقنيات حديثة في علم اللغة والاجتهاد الديني، ما يُسهم بشكل فعال في تسليط الضوء على أهمية القواعد الفقهية وتطبيقاتها في الفقه المعاصر ويفتح المجال لتفسيرات متنوعة وواسعة النطاق. بفضل هذه المنهجيات، تتسع آفاق البحث الفقهي ويزداد الفهم والتفاعل مع المصادر الشرعية، مما يساهم في تطور الفكر الديني ورفع مستوى الفهم الشرعي في عصرنا الحديث. يجب علينا مواصلة دعم وتعزيز هذه المنهجيات وتشجيع استخدامها في الأبحاث الفقهية لتعزيز تقدم وازدهار العلوم الشرعية في مجتمعنا المعاصر.

● المنهج التحليلي.

يشمل المنهج التحليلي في دراسة القواعد الفقهية استخدام منهجيات وأساليب تحليلية مركزة لفهم وتفسير المفاهيم والمبادئ الفقهية بعمق. يعتمد هذا المنهج على تحليل النصوص الفقهية ليصل إلى فهم أعمق لمحتوياتها وتطبيقاتها العملية. كذلك، يستهدف المنهج التحليلي دراسة العلاقات بين القواعد الفقهية

وتطبيقاتها في القضايا المعاصرة. يتميز المنهج التحليلي بالدقة والتفصيل في تفسير القواعد الفقهية واستخلاص الأحكام ذات الصلة بها في ضوء الواقع المعاصر

سادساً: أثر القواعد الفقهية في فقه الأمور المعاصرة.

يبرز أثر القواعد الفقهية في فقه الأمور المعاصرة، بشكل واضح، في المجالات الاقتصادية، حيث تلعب دوراً أساسياً في توجيه الفقهاء والمفتين عند التعامل مع القضايا المالية والاقتصادية الحديثة. كما تعمل على تشكيل وتحديد المسار الفقهي لهذه المسائل. تتضمن هذه الدراسات استعراض وتحليل لعدد من الأمثلة العملية التي تبين أهمية القواعد الفقهية في فهم الأحكام الشرعية المتعلقة بالتجارة والبنوك الإسلامية والاستثمارات والأنظمة الاقتصادية والمالية المعاصرة. ويشرح النص، كيف يمكن للقواعد الفقهية أن ترشد الفقهاء والمفتين في فقه الأمور المالية والاقتصادية في العصر الحديث، وكيف يمكن استخدامها كأساس في إصدار الأحكام الفقهية المتعلقة بهذه القضايا الحديثة. يُظهر استعمال القواعد الفقهية بفعالية في تحديد الأحكام المعاصرة أهمية بالغة لأهل الاجتهاد والتعبد في بناء نظم اقتصادية ومالية شرعية لائقة بالعصر الحالي.. (Kader, 2021)

● المسائل الاقتصادية.

تُعد المسائل الاقتصادية من القضايا الرئيسية التي يغوص فيها القواعد الفقهية في الفقه الإسلامي المعاصر، شاملة قضايا متعلقة بالزكاة، الصدقات،

التجارة، الربا، العقود المالية والاقتصاد الإسلامي بوجه عام. تسعى هذه القواعد إلى تعيين الضوابط الفقهية التي تحكم هذه المسائل وتوضيح المفاهيم والقيم الإسلامية التي ينبغي أن يوافق عليها النظام الاقتصادي الإسلامي. تحرص الدراسات المعاصرة في هذا المجال على تحليل القواعد الفقهية وآثارها على القضايا الاقتصادية الحديثة وفقه الإسلامي المعاصر. تواجه القضايا الاقتصادية في الفقه الإسلامي المعاصر تحديات تتمثل في تغيرات العالم وظهور ظواهر جديدة مثل عملة البيتكوين والتكنولوجيا المالية والعملات الرقمية، والتي تطرح مسائل حول مشروعيتها وطرق التفسير المتعلقة بها وإمكانية تضمينها بالمعاملات المالية الإسلامية. وتعمل البحوث المعاصرة على فحص مدى أهمية الأسواق المالية الإسلامية والأنواع غير التقليدية من التمويل مثل التمويل الإسلامي والتأمين التكافلي وأثرها في تنمية المجتمعات الإسلامية. تعتبر قضايا التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية في التجارة والاستثمار والتنمية قضايا رئيسية تستحق الغوص والتحليل المعمق.. (محمد سعيد الخلفاوي).

سابعاً: تحليل دراسات حالة.

تُعد الأبحاث المعاصرة حول القواعد الفقهية والتكنولوجيا من الحقول البحثية البارزة في الزمن الراهن، إذ تطمح هذه الدراسات إلى التعمق في استيعاب تأثيرات التكنولوجيا المتقدمة على فقه الأمور المعاصرة وآليات التعامل معها وفقاً للقواعد الفقهية. تناولت الدراسات موضوعات كالبنوك الإسلامية

الإلكترونية والمعاملات المالية عبر الإنترنت وتطبيقات الأجهزة الذكية، محللة تلك القواعد في ظل التحديات التكنولوجية الراهنة..

في الآونة الأخيرة، شهدت هذه الدراسات توسعاً لتشمل تحليلاً معمقاً لتطبيقات القواعد الفقهية في ظل وجود التقنيات الجديدة في مجتمعاتنا الإسلامية المعاصرة. بفضل التطور المستمر للتكنولوجيا، نواجه العديد من المفاهيم والممارسات الجديدة التي تتطلب فهماً دقيقاً وتنظيماً بموجب القواعد الفقهية التقليدية .

عموماً، تهدف هذه الدراسات إلى استكشاف التوافق بين التكنولوجيا والفقه، محاولةً فهم تأثير التكنولوجيا على توجهات الأفراد وقيمهم الدينية. الدراسات تناقش قضايا مثل خصوصية البيانات والأمان الرقمي والعدالة المالية في تطبيقات الهواتف الذكية وغيرها.

لقد أحدثت التكنولوجيا تغييرات جذرية في حياتنا خلال العقود الأخيرة، لكن وجود إطار فقهي متين يمكن أن يسهم في تحقيق توازن مستدام بين التكنولوجيا والقيم والمبادئ الإسلامية الرئيسية. إن التعمق في فهم القواعد الفقهية التي تتعلق بالتكنولوجيا يلعب دوراً حاسماً في تعزيز استقرار وتنمية المجتمعات الإسلامية المعاصرة، ودعم التماسك الاجتماعي والأمن والاستقرار. (العظيم أبوزيد, 2022).

أمثلة تطبيقية :

قاعدة "الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل على التحريم":

الإنترنت: تعتبر استخدامات الإنترنت مباحة في الأصل، مثل التعليم والتواصل الاجتماعي، ما لم تتضمن محتوى محرماً كالإباحية أو الاحتيال.

العملات الرقمية: تعد العملات الرقمية كـ"البتكوين" مباحة في الأصل، إلا إذا كانت تستخدم في أنشطة غير شرعية مثل غسيل الأموال.

قاعدة "لا ضرر ولا ضرار":

التطبيقات الصحية: يجب على مطوري التطبيقات الصحية التأكد من أن تطبيقاتهم لا تضر المستخدمين. على سبيل المثال، إذا كانت تطبيقات تتبع اللياقة البدنية تسبب إصابات بسبب نصائح غير دقيقة، فهذا مخالف لهذه القاعدة.

الألعاب الإلكترونية: إذا تسببت الألعاب الإلكترونية في إدمان يؤدي إلى أضرار جسدية أو نفسية، فيجب تقنين استخدامها.

قاعدة "الوسائل لها حكم المقاصد":

التنقيب في البيانات: إذا كان الهدف من جمع وتحليل البيانات هو تحسين الخدمات الطبية أو التعليمية، فهذا مباح. أما إذا كان الهدف هو انتهاك خصوصية الأفراد، فهذا محرم.

الذكاء الاصطناعي: استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالات مثل الطب لتحسين العلاجات يعتبر مباحًا، بينما استخدامها في تطوير أسلحة ذاتية القتل يكون محل نظر وفقًا لمقاصد الشريعة.

قاعدة "درء المفسد مقدم على جلب المصالح":

المراقبة الجماعية: إذا كان استخدام التكنولوجيا في المراقبة الجماعية يحقق أمانًا أكبر لكنه ينتهك خصوصية الأفراد بطرق جسيمة، فقد يُعتبر غير جائز.

التكنولوجيا في التعليم: إذا كانت أدوات التعليم التكنولوجية تؤدي إلى تشتت الطلاب أكثر مما تفيدهم، قد يتعين إعادة النظر في استخدامها.

قاعدة "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب":

الأمن السيبراني: حماية المعلومات الشخصية واجبة، وبالتالي استخدام برامج الحماية من الفيروسات وتطبيقات الأمان يصبح واجبًا للحفاظ على الخصوصية.

الصلاة في الفضاء: بالنسبة لرواد الفضاء المسلمين، إيجاد وسيلة لتحديد القبلة في الفضاء يعتبر واجبًا لأداء الصلاة بشكل صحيح.

توضح هذه الأمثلة كيف يمكن للقواعد الفقهية أن تكون مرجعية عند التعامل مع التقنيات الحديثة، مع الأخذ في الاعتبار تغير الظروف والمستجدات.

ثامناً: القواعد الفقهية والتكنولوجيا والتأثير الإيجابي على المجتمع.

يمكننا اعتبار قاعدة الاستصلاح المقاصدية كأنموذج تطبيقي مثالي للقواعد الفقهية المفيدة. هذه القاعدة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة ومنع المفساد في المجتمع بطريقة سليمة ومتوازنة، ويمكن تطبيقها في مختلف القضايا بما في ذلك استخدام التكنولوجيا اليومية.

على سبيل المثال، تستخدم قاعدة الاستصلاح في تحسين خدمات الإنترنت وتسهيل الحياة اليومية للناس، كتوفير خدمات الدفع الإلكترونية وسهولة الوصول للموارد التعليمية عبر الإنترنت، فضلاً عن تمكين التواصل والتعاون عبر منصات التواصل الاجتماعي. (Auda, 2022).

يجب على الفقهاء والمشرعين، أثناء تطبيق قاعدة الاستصلاح المقاصدية، الأخذ بعين الاعتبار جميع الآثار الإيجابية والسلبية المحتملة لاستخدام تقنية معينة أو تطبيق محدد، مع التركيز على تحقيق المصلحة العامة والحد من المفساد.

تطبيق هذه القاعدة يتطلب تقييماً دقيقاً للآثار المحتملة للتكنولوجيا وضبط الفوائد بالنسبة للمخاطر. ينبغي للفقهاء والمشرعين معالجة الجوانب الأخلاقية، الاجتماعية والثقافية للتكنولوجيا المعنية، والتأكد من عدم التسبب في أضرار للمجتمع أو تفاقم المشكلات القائمة.

ضبط استخدام التكنولوجيا بناءً على قاعدة الاستصلاح يكفل خدمة المصلحة العامة بشكل فعال ويضمن تلبية احتياجات المجتمع. يجب على الفقهاء والمشرعين التأكد من أن التكنولوجيا تسهم في الخير العام للمجتمع، محققةً التوازن بين الاستخدام الشخصي للتكنولوجيا والالتزام بالمبادئ الأخلاقية والاجتماعية.

تعتبر استخدام قاعدة الاستصلاح في تطبيق التكنولوجيا أمرًا حيويًا للحفاظ على السلامة العامة وتعزيز التطور الإيجابي داخل المجتمع. ينبغي للفقهاء أن يأخذوا دورًا نشطًا في إرساء الإرشادات والتشريعات التي تضمن استعمال التكنولوجيا بطريقة مسؤولة ومستدامة، والتي تعود بالنفع على الجميع. (Nur et al., 2020)

تاسعاً: التحديات والمستقبل.

يُعدُّ التحديات الراهنة التي تواجه البحوث الفقهية ودراسات القواعد الفقهية من أبرز القضايا التي يتعين علينا مواجهتها حالياً، حيث أن التغيرات المجتمعية والتكنولوجية المتسارعة تستلزم تحديث المناهج الأكاديمية وتطوير الدراسات الفقهية لتتمكن من ملاحقة واحتواء هذه التحديات المستجدة والمتنوعة. ويمكن ملاحظة تأثيرات هذا التقدم الكبير في عالمنا اليوم. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي لنا النظر بعمق وتفصيل في مستقبل الدراسات الفقهية وكيفية تقدمها بطرق مبتكرة تخدم المجتمع الإسلامي وتدعم تطوره المستمر. كما ينبغي لنا تفعيل استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة في إجراء البحوث الفقهية وتجميع بياناتها

وتحليلها بفاعلية وإحكام. يجب أن نستهدف أيضاً بناء تعاون مثمر بين المؤسسات الأكاديمية، العلماء، المجتمع، والهيئات الدينية للتغلب على التحديات الراهنة في الفقه الإسلامي والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات الإسلامية، إذ يُعد العمل التعاوني والحوار المستمر من الركائز الأساسية لتعزيز فهم ودراسة القواعد الفقهية في عصر يشهد تطورات متسارعة (Abdillah, 2022).

عاشراً: التحديات المعاصرة

التحديات الحالية التي تواجه البحوث الفقهية تشمل التغيرات السريعة في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والتي لها تأثير كبير على الفقه الإسلامي. إضافة إلى ذلك، تشمل التحديات الكيفية التي يمكن بها تطبيق القواعد الفقهية على القضايا الاقتصادية والتجارية في ظل التطورات المعاصرة، والنظر في التحديات الفقهية المتعلقة بقضايا معاصرة مثل حقوق الإنسان وكيفية تطبيق القواعد الفقهية في سياقات تتغير باستمرار مثل التكنولوجيا والتحول المجتمعية ومن هذه التحديات:

التطور التكنولوجي:

مع التقدم السريع في التكنولوجيا وظهور مسائل جديدة مثل الذكاء الاصطناعي، العملات الرقمية، وتطبيقات التكنولوجيا الحيوية، يواجه الفقهاء

تحديات في تطبيق القواعد الفقهية التقليدية على هذه القضايا الجديدة التي لم تكن موجودة في السابق.

العولمة:

العولمة أثرت على الثقافة والقيم والتشريعات في المجتمعات الإسلامية. هذا التأثير يفرض على الفقهاء تحديات في المحافظة على التوازن بين القواعد الفقهية التقليدية وبين مقتضيات العولمة والانفتاح على الثقافات الأخرى.

التغيرات الاجتماعية:

التغيرات في الأدوار الاجتماعية والجنسانية، مثل دور المرأة في المجتمع والعمل، تتطلب إعادة النظر في بعض القواعد الفقهية وتكييفها مع الواقع الاجتماعي المتغير، مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية.

القوانين الوضعية:

تزايد التداخل بين القوانين الوضعية المحلية والدولية مع القوانين الشرعية يفرض تحديات أمام الفقهاء في كيفية التوفيق بين هذه القوانين والقواعد الفقهية الإسلامية، خاصة في الدول التي تعتمد أنظمة قانونية مزدوجة.

الاجتهاد الفقهي:

الحاجة إلى اجتهاد فقهي جديد يتناسب مع القضايا المعاصرة يتطلب وجود علماء مؤهلين قادرين على فهم النصوص الشرعية وتطبيقها على الواقع الحالي. نقص العلماء المؤهلين يمثل تحدياً كبيراً في هذا السياق.

تعدد المذاهب الفقهية:

تنوع المذاهب الفقهية قد يؤدي إلى اختلاف في الآراء والاجتهادات حول نفس القضية، مما يمكن أن يسبب ارتباكاً في التطبيق ويحتاج إلى جهود لتحقيق نوع من التوافق أو الاجتهاد الجماعي.

الاستقلالية العلمية:

في بعض الأحيان، قد يتعرض الفقهاء لضغوط سياسية أو اجتماعية تؤثر على استقلاليتهم في إصدار الفتاوى، مما قد يؤثر على نزاهة وموضوعية الاجتهاد الفقهي.

المصادر الفقهية:

الحاجة إلى تحديث وتوسيع المصادر الفقهية لتشمل الدراسات والأبحاث الحديثة التي تتناول القضايا الجديدة تعد تحدياً، حيث أن الكثير من المصادر التقليدية قد لا تكون كافية لمعالجة المسائل الفقهية المعاصرة.

التوعية والتثقيف:

قلة الوعي بين الناس حول أهمية القواعد الفقهية وكيفية تطبيقها في الحياة اليومية المعاصرة يشكل تحدياً، مما يستدعي جهوداً أكبر في التوعية والتثقيف الفقهي.

استنتاجات وتوصيات

خلص البحث إلى أن القواعد الفقهية تمارس دوراً محورياً في تفسير الأحكام الشرعية بدقة في قضايا معاصرة كالإقتصاد والتكنولوجيا. كما بينت الدراسات أهمية الاعتماد على المنهج التحليلي لفهم دقيق للقواعد الفقهية وتطبيقها بفعالية على المستجدات. عليه، يُوصى بتعزيز البحوث والدراسات حول القواعد الفقهية وأثرها في جوانب الحياة المعاصرة، وتسخير النتائج لتطوير الفقه الإسلامي بما يتماشى مع العصر ويستجيب لاحتياجات المجتمع الإسلامي وأسفرت الدراسة عن عدة استنتاجات جوهرية حول تأثير القواعد الفقهية في الفقه الإسلامي المعاصر. أولاً، أكدت النتائج أن استيعاب القواعد الفقهية يعزز التطبيقات الحديثة للفقه الإسلامي، خصوصاً في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية. ثانياً، لفتت الدراسات إلى أن القواعد الفقهية عند توظيفها بشكل سليم تؤثر إيجابياً على المجتمع. وأخيراً، تشير المعطيات إلى ضرورة المضي قدماً في البحث والتطوير لمجارات التحديات والتطورات المعاصرة في الساحتين الاجتماعية والتكنولوجية.

المراجع و المصادر

- Abdillah, M. (2022). Sharia and politics in the context of globalization and Society 5.0. *Ahkam: Jurnal Ilmu Syariah*.
- Abdul Salam, M. S., & Mahmoud, F. A. (2023). Al-mawatana al-biyaiyya al-'alamiyya lada tulab al-jami'ah 'ala dhawi al-istiratijiyyah al-wataniyyah li-taghayyur al-munakh fi Misr 2050m: Dirasah Maydaniyyah bi Jami'at Asyut. *Majallat Kulliyat al-Tarbiyah (Asyut)*, 39(12), 1-126. Retrieved from <https://ekb.eg>.
- Abozaid, A. (2022). Financial applications of artificial intelligence: Sharī'ah issues and the maqāsidī dimensions. *ISRA International Journal of Islamic Finance*, 13(2). <https://doi.org/10.55188/ijifarabic.v13i2.333>
- Al-Zadjali, S. B. A. (2022). *Fi Mantiq al-Fiqh al-Islami: Dirasah Siyimiyyah fi Usul al-Fiqh*. Cairo: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
- Ammar, B. A. M. M. (2023). Al-madāmin al-tarbawiyah al-mustanbatāh min ta'āmul al-Islām ma'a ḥadīth al-'ahd bil-Islam. *Majallat Kulliyat al-Tarbiyah Assiut*. Retrieved from <https://ekb.eg>.
- Arabi, O. (2021). *Studies in modern Islamic law and jurisprudence*. (Republished edition).
- Aslandur, I. T. (n.d.). *Al-Tafsir al-Maqasidi lil-Qur'an al-Karim: Ru'yah, Ishkalatuh, wa Ma'fhumuhu 'inda al-Imam Ibn 'Ashur*. Retrieved from Academia.edu.
- Auda, J. (2022). *Maqasid al-Shari'ah as philosophy of Islamic law*. Retrieved from Academia.edu.
- Kader, H. (2021). Human well-being, morality, and the economy: An Islamic perspective. *Islamic Economic Studies*. Retrieved from <https://emerald.com>.
- Khalafawi, A. M. S. (2023). At-Tamin al-Islami al-Takafuli fi Dawlat al-Imarat al-Arabiyah al-Muttahidah: Dirasah Qanuniyyah Tatbiqiyah. Retrieved from <https://usim.edu.my>.
- Nur, I., Adam, S., & Muttaqien, M. N. (2020). Maqāsid Al-Sharī'ah: The main reference and ethical-spiritual foundation for the dynamization process of

Islamic law. *Ahkam: Jurnal Ilmu Syariah*. Retrieved from <https://researchgate.net>.